الأمم المتحدة

A/73/87-E/2018/69

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٦٥ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٨
البند ١٦ من جدول الأعمال
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

موجز

في القرار ٣٠/٢٠١٧ المعنون ”الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل“، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار ٢٤٠/٧٢ المعنون ”السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية“، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثالثة والسبعين. ويُقدّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عملاً بقرارَي الجمعية والمجلس المذكورَين أعلاه.

* A/73/50.

18-08037 (A) 130618 210618

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المتواصلة، لا سيما تلك التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وتود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية.

أولا – مقدمة

١ – أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٧/٣٠، والجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٤٠، عن قلقهما من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، وكذلك من استغلال الموارد الطبيعية أو إتلافها أو ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر من قِبل إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل.

٢ – وتقدم هذه المذكرة معلومات عن التطورات ذات الصلة بما ورد ذكره أعلاه.

ثانيا – الأرض الفلسطينية المحتلة

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٣ – يخضع الفلسطينيون في الأرض المحتلة لمجموعة معقدة من النظم القانونية الإسرائيلية والفلسطينية. ففي الضفة الغربية، يُطبَّق القانون المحلي الإسرائيلي خارج الحدود الإقليمية على المستوطنين الإسرائيليين، بينما يخضع الفلسطينيون للقانون العسكري الإسرائيلي بالإضافة إلى النظام القانوني الفلسطيني. ويثير هذا التفريق الناجم عن ذلك إشكالية بوجه خاص فيما يتعلق بالمسائل الجنائية. فتطبَّقُ معاييرُ أدنى لحقوق الإنسان على المشتبه فيهم والمدعى عليهم من الفلسطينيين مقارنة بنظرائهم الإسرائيليين. ويمثل تطبيق نظامين قانونيين مختلفين في نفس الإقليم، على أساس الجنسية أو الأصل لا غير، تمييزا في جوهره، وينتهك أيضا مبدأ المساواة أمام القانون، الذي يمثل ركنا أساسيا من أركان الحق في محاكمة عادلة. ويثير أيضا تطبيق القانون المحلي الإسرائيلي على المستوطنين وتطبيق القانون العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين في الضفة الغربية شواغل تتعلق بالتزام السلطة القائمة بالاحتلال باحترام القوانين السارية في الأرض التي تحتلها، ما لم تمنعها من فعل ذلك اعتبارات قهرية.

٤ – وقد اعتُبرت السياسات الإسرائيلية المتعلقة بتخطيط وتقسيم المناطق في الضفة الشرقية والمنطقة جيم، التي تشكل ٦٠ في المائة من الضفة الغربية وحيث يقطن ما تتراوح نسبتهم بين ٥ و ١٠ في المائة من الفلسطينيين، والخاضعة بالكامل للسيطرة الإسرائيلية، سياسةً تقييدية وتمييزية ومتنافية مع القانون الدولي[(١)]. ولا يُسمح للفلسطينيين بتخطيط الأراضي والبناء عليها بصفة قانونية إلا في ١٣ في المائة من القدس الشرقية. وبعد تخصيص الأراضي للمستوطنات، وترسيم حدود المناطق العسكرية المغلقة، والاستيلاء على أراضي من أجل تشييد ”الجدار“، لا يتبقى للفلسطينيين سوى ٣٠ في المائة من مساحة المنطقة جيم. وتصرِّح الإدارة المدنية الإسرائيلية للفلسطينيين بالبناء على ٠,٤ في المائة من المنطقة جيم (انظر A/72/564، الفقرة ٣٢). وغالباً ما يواجه الفلسطينيون الذين يعيشون في تلك المنطقة عقبات

(١) انظر A/HRC/34/38، الفقرات ٢٤ و ٣٩ و ٤٠؛ و A/72/90-E/2017/71، الفقرة ٤٤؛ و A/72/564، الفقرة ٣٢، ودولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ”النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧“ (رام الله، ٢٠١٨)، متاح على الرابط: www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2364-1.pdf.

إسرائيلية يكاد يستحيل تجاوزها عند محاولتهم الحصول على تصاريح البناء. فقد كان معدل الموافقة على تصاريح البناء للفلسطينيين في المنطقة جيم خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦ أقل من ٤ في المائة[٢].

الاستخدام المفرط للقوة وعنف المستوطنين

٥ - ولا تزال ثمة شواغل قائمة ذات صلة بالمعايير الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالمتظاهرين المدنيين وراشقي الحجارة في الضفة الغربية، وفي المناطق المقيَّدة الدخول في قطاع غزة. ويؤدي انعدام المساءلة العام عن الانتهاكات المرتكَبة على يد أفراد الأمن والجيش إلى تفاقم الحالة، لا سيما وأن عددا من الحوادث يشير بقوة إلى وقوع أعمال قتل غير مشروع[٣]. ففي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، قتل الجيش الإسرائيلي ١٨ فلسطينيا وأصاب أكثر من ١ ٤٠٠ بجروح، معظمهم أثناء المظاهرات بالقرب من السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل[٤]؛ وتفيد تقارير بأن حوالي ٨٠٠ من الإصابات كان ناجما عن استخدام ذخيرة حية[٥].

٦ - وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، قُتل ٨٠ من المدنيين الفلسطينيين، منهم ٣ نساء و ١٧ طفلا، على يد الجيش الإسرائيلي أو الأجهزة الأمنية أو المستوطنين، في حين أُصيب ١٨٨ ١٢ من المدنيين الفلسطينيين بجروح، منهم ٤١٩ امرأة وفتاة و ٠٩٥ ٢ طفلا[٦]. وكان عدد من الضحايا ضالعين في هجمات ضد إسرائيليين أو ادعي ضلوعهم فيها. وخلال الفترة نفسها، قُتل ١٦ إسرائيليا وأُصيب ١١٩ بجروح.

٧ - وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، أقرّ الكنيست تعديلا لقانون مكافحة الإرهاب يمنح قادة الشرطة سلطة احتجاز جثامين الفلسطينيين الذين يُقتلون أثناء الهجوم على الإسرائيليين، أو يُشتبه في قيامهم بذلك، وتحديد شروط لإعادة الجثامين إلى أهلها للدفن إذا تقرر عدم وجود ما يدعو إلى الخوف من أن تسفر الجنازة عن شنّ هجمة إرهابية أو تعرُّض الأرواح للخطر، أو أن تُستخدم الجنازة منبرا لتمجيد الهجمات الإرهابية[٧].

---

(٢) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview: Occupied Palestinian Territory" (November 2017), الحاشية ٢٢ في نهاية النص.

(٣) انظر A/72/565، الفقرات ٦-١٦ والفقرة ٥١؛ وانظر أيضا منظمة العفو الدولية، *تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٧/٢٠١٨: حالة حقوق الإنسان في العالم* (لندن، ٢٠١٨)، الصفحة ٧٢.

(٤) انظر نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian bulletin: Occupied Palestinian Territory" (March 2018).

(٥) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "غزة ... تكلفة إنسانية مؤلمة" (٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨). متاح على الرابط: www.icrc.org/ar/document/Gaza-%20troubling-human-toll.

(٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات المعطيات الشهرية، متاحة على الرابط: www.ochaopt.org/content/monthly-figures (تم الاطلاع عليه في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨).

(٧) انظر: الكنيست، "Knesset passes law granting police the authority to hold terrorists' bodies" (الكنيست يسن قانونا يمنح الشرطة سلطة احتجاز جثامين الإرهابيين)، بيان صحفي، ٨ آذار/مارس ٢٠١٨. متاح على الرابط www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=13804.

العنف المرتبط بالمستوطنين

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت معاناة الفلسطينيين من أعمال العنف والمضايقات التي يمارسها المستوطنون. فقد استمرت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في إعاقة قدرة السكان الفلسطينيين المتضررين على ممارسة العديد من حقوق الإنسان (انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٢٣). وبعد انخفاض مطرد في حوادث العنف بين المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والفلسطينيين منذ عام ٢٠١٣، شهدت تلك الحوادث زيادة حادة في عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦. فقد شنّ مستوطنون نحو ١٨٠ هجوما قيل إنها وقعت في الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨[٦].

٩ - وسُجِّلت زيادة في معدل تقديم لوائح الاتهام في الملفات المفتوحة بشأن عنف المستوطنين في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧[٨]، تعزى جزئيا على الأقل إلى زيادة تدابير إنفاذ القانون والملاحقة القضائية. بيد أن إسرائيل ما زالت لا تبذل قصارى جهدها للتحقيق في قضايا عنف المستوطنين ومقاضاة الجناة (انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٢٣).

١٠ - وكثيرا ما يفضّل الفلسطينيون من ضحايا الجرائم التي يرتكبها الإسرائيليون في الضفة الغربية عدم تقديم شكاوى إلى الشرطة الإسرائيلية؛ ولا يجري عادةً التحقيق في هذه الجرائم[٩]. ولا تزال ثمة حالات موثقة لاعتداء مستوطنين على فلسطينيين وممتلكاتهم في حضور قوات الأمن الإسرائيلية، بل وبرفقتها (انظر A/72/564، الصفحات ١٧-٢٢).

الاحتجاز وإساءة المعاملة

١١ - في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٨، كان ثمة ٨٩٠ ٥ فلسطينيا على الأقل قيد ”الاحتجاز لدواع أمنية“ أو يقضون عقوبة في السجون الإسرائيلية[١٠]، منهم ٣٥٦ طفلا[١١] و ٦١ امرأة[١٢]. ولا يزال القلق بالغا إزاء احتجاز الأطفال الفلسطينيين، لأن هذا الاحتجاز لا يجب استخدامه إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة[١٣].

(٨) منظمة ييش دين، ”ورقة معلومات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧: تطبيق القوانين على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية - تحديث لرصد ييش دين للوضع خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧“، الصفحة ٤. متاحة على الرابط: www.yesh-din.org/en/data-sheet-december-2017-law-enforcement-israeli-civilians-west-bank؛ والبيان ”Increase in settler violence during the first half of 2017“ الصادر في نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية “Humanitarian bulletin: Occupied Palestinian Territory” (July 2017)، متاح على الرابط www.ochaopt.org/content/increase-settler-violence-during-first-half-2017.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

(١٠) باستثناء الأشخاص المحتجزين في السجون العسكرية.

(١١) منظمة بتسليم، معطيات حول الفلسطينيين المحتجزين لدى قوات الأمن الإسرائيلية، متاحة على الرابط: www.btselem.org/arabic/statistics/detainees_and_prisoners (تم الاطلاع عليها في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨).

(١٢) مؤسسة الضمير، قاعدة بيانات إحصائية، متاحة على الرابط: www.addameer.org/ar/statistics (تم الاطلاع عليها في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨).

(١٣) معلومات وردت من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٢ - وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠١٨، كان ثمة ٤٢٧ من الفلسطينيين قيد الاحتجاز الإداري، من بينهم ٤ أطفال[١٤]. وفي الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ٢٠١٤، أصدرت السلطات الإسرائيلية ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠ أمر احتجاز إداري. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، كان ثمة ٤٤٩ على الأقل من المحتجزين إداريا في السجون الإسرائيلية، وكانوا محتجزون لأجل غير مسمّى دون تهمة أو محاكمة[١٥]. ويتعين أن يكون استخدام الاحتجاز الإداري متمشيا مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع الطبيعة الاستثنائية للاحتجاز الذي تجيزه المادة ٧٨ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

١٣ - ومعظم السجناء الفلسطينيين محتجزون في منشآت تقع خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. ويحظر القانون الدولي الإنساني نقل الأشخاص المحميين، بمن فيهم المتهمون بارتكاب جرائم، إلى إقليم السلطة القائمة بالاحتلال. وهذه الممارسة تجعل من الصعب أو المستحيل على الأُسر أن تزور المحتجزين (انظر A/72/565، الفقرة ٣٨).

١٤ - وعلى نحو ما ذُكِر العام الماضي في مذكرة من الأمين العام، فقد أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها من عدد من الممارسات الإسرائيلية تجاه المحتجزين الفلسطينيين التي لم يُستثن منها حتى القُصَّر. وتشمل هذه الممارسات الحرمان من الضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين إداريا والعزل والحبس الانفرادي للمحتجزين، بمن فيهم القصر، ومعاقبة المضربين عن الطعام وتعذيب الأطفال الفلسطينيين أو إساءة معاملتهم وتعطيل زيارات أقارب الأطفال السجناء. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها من المعلومات التي تلقتها ومفادها عدم وجود مساءلة مناسبة عن التعذيب وسوء المعاملة (انظر A/72/90-E/2017/71، الفقرة ١٨؛ وانظر أيضا CAT/C/ISR/CO/5، الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٠). ولم يُفتَح أي تحقيق جنائي في أكثر من ٠٠٠ ١ شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة تم تقديمها منذ عام ٢٠٠١[١٦]. وتشمل الشكاوى المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة جهاز الأمن الإسرائيلي بصفة خاصة. وعلى الرغم من أن عدد الشكاوى المتعلقة بالجهاز قد زاد بمعدل أربعة أمثال منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣، لم يسفر أي منها عن تحقيق جنائي (انظر A/HRC/WG.6/29/ISR/2، الفقرة ٢٣؛ وانظر أيضا A/HRC/31/40، الفقرتين ٤٧ و ٤٨، وA/HRC/34/38، الفقرات ٤٨-٥٠، و A/71/364، الفقرات ٥٨-٦٠). ومع ذلك، فقد صدرت خمس لوائح اتهام ضد جنود إسرائيليين مشتبه في إيذائهم محتجزين فلسطينيين بينما كانوا مكبلي اليدين ومحتجزين[١٧].

(١٤) منظمة بتسليم، معطيات حول الاعتقالات الإدارية في الضفة الغربية، متاحة على الرابط: www.btselem.org/arabic/administrative_detention/statistics (تم الاطلاع عليها في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨).

(١٥) مؤسسة الضمير، ''عشر حقائق حول ممارسة الاحتلال لسياسة الاعتقال الإداري'' (١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤). متاح على الرابط: www.addameer.org/publications/ten-facts-administrative-detention.

(١٦) منظمة العفو الدولية، *تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٧/٢٠١٨*، الصفحة ٧٤؛ انظر أيضا A/HRC/37/42.

(١٧) انظر: منظمة ييش دين، ورقة معطيات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: تطبيق القانون على الجنود الإسرائيليين المشتبه في اعتدائهم على فلسطينيين - ملخّص معطيات ٢٠١٥، الصفحة ١٠، متاحة على الرابط https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/%D7%93%D7%A3+%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D+%D7%9E%D7%A6%D7%97+%D7%93%D7%A6%D7%9E%D7%91%D7%A8+2016./YeshDin+-+Data+1.17+-+Arabic.pdf

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

١٥ - يعد تمادي إسرائيل في أعمال الهدم وما يترتب عليها من عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين من العوامل الرئيسية التي تسهم في إيجاد بيئة قسرية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث قد لا تترك ظروف محددة أي خيار أمام الأفراد والمجتمعات المحلية سوى الرحيل[١٨]. وكثيرا ما تشكل أعمال الهدم وما يترتب عليها من عمليات الإخلاء القسري انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (انظر A/72/564، الفقرة ٤٩) والقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر تدمير أو مصادرة الممتلكات الخاصة (انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٣٣).

١٦ - وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، هدمت السلطات الإسرائيلية أكثر من ٣١٠ من مباني الفلسطينيين، مما يمثل انخفاضا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويبلغ مجموع عدد المباني المهدَّمة ٤١٣ ٥ مبنىً منذ عام ٢٠٠٩، منها ٠٠٩ ٢ مبانٍ سكنية و ٩١٧ مبنىً ممولة من المانحين[١٩]. وشهد عام ٢٠١٧ ثاني أكبر عدد من عمليات الهدم الإسرائيلية لمباني الفلسطينيين في القدس الشرقية منذ عام ٢٠٠٠، وإن كان أقل من عام ٢٠١٦ الذي سجل ١٩٠ عملية هدم[٢٠].

١٧ - وتحتج السلطات الإسرائيلية لتبرير هدم منازل الفلسطينيين بعدم حصولهم على تصاريح البناء، التي يكاد الحصول عليها أن يكون مستحيلا (انظر A/72/564، الفقرات ٢٣-٢٥). وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ١٣ أمر في انتظار الموافقة عليها لهدم ممتلكات الفلسطينيين في المنطقة جيم[٢١].

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفّذت السلطات الإسرائيلية تسع عمليات هدم عقابي[١٩] لمنازل أسر فلسطينية مشتبه في شنهم هجمات، وهو إجراء قد يصل إلى حد العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (انظر A/72/565، الفقرات ١٨-٢٧).

١٩ - وعلاوة على ذلك، وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سُجلت ٦٦ حالة هدم ومصادرة تتعلق بمبانٍ أو أصول زراعية، و ٣٩ حالة تتعلق بالمعونات الغذائية لعام ٢٠١٧[٢٢].

٢٠ - وقد يصل ما تقوم به إسرائيل من مصادرة الممتلكات كإجراء عقابي ضد جيران الفلسطينيين المتهمين بمهاجمة إسرائيليين، إلى حد العقاب الجماعي (انظر A/72/565، الفقرات ٢٣-٢٧). ويُصنَّفُ أكثر من ثلث مساحة المنطقة جيم رسميا في فئة الأراضي العامة (تشير إليها إسرائيل باسم ''أراضي الدولة''). وصدرت الغالبية العظمى من إعلانات ''أراضي الدولة'' قبل بدء عملية أوسلو للسلام في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل أعلنت مساحة تتراوح بين

(١٨) انظر A/72/564، الفقرة ٢٧؛ وانظر أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview", annex I (protection).

(١٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، demolitions and displacement database. انظر www.ochaopt.org/page/demolition-system (تم الاطلاع عليه في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨).

(٢٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian bulletin: Occupied Palestinian Territory" (December 2017).

(٢١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الحاشية ٢٢ في نهاية النص.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

٧٥٠ كيلومترا مربعا و ٩٠٠ كيلومتر مربع ضمن ”أراضي الدولة“ في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٢. وقد خُصصت ”أراضي الدولة“ لتستخدمها إسرائيل ومواطنوها حصرا، لا لصالح السكان المحليين.

تشريد السكان

٢١ - هناك قلق مستمر من أن مجموعة الممارسات التي تشمل عمليات الاستيلاء على الأراضي بموافقة من الدولة، وإضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين والمباني ذات الصلة بموارد رزقهم، ورفض منح الفلسطينيين تراخيص البناء، والقيود المفروضة على التنقل وفرص كسب العيش، وعنف المستوطنين، وانعدام المساءلة عن هذا العنف، تسهم في إيجاد بيئة قسرية في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، مما يدفع الفلسطينيين إلى الخروج من أجزاء معينة من المنطقة جيم والقدس الشرقية. ويمكن أن يكون التشريد القسري والنقل إلى مناطق سكنية بديلة، نتيجة لهذه السياسات، بمثابة نقل إجباري إذا نُفِّذ دون موافقة حرة وعلم مسبق من الأفراد الذين ينتقلون، مما يمثل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل النقل القسري انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة ويصل إلى حد جريمة الحرب[٢٣].

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُرد ٤٤٨ فلسطينيا بعد هدم منازل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما يشكل انخفاضا حادا بالمقارنة مع عدد المشردين الذي بلغ ١ ٢٦٣ شخصا و ١ ١٦٢ شخصا خلال الفترتين السابقتين المشمولتين بالتقرير، على التوالي. ويبلغ مجموع عدد الفلسطينيين الذين شردوا نتيجةً لهدم المنازل منذ عام ٢٠٠٩ إلى ٨ ٦٨١ شخصا، منهم ٤ ٥٢٨ طفلا[١٩].

٢٣ - ونتيجة لنظام التخطيط، لا يحصل ما لا يقل عن ثلث جميع الأسر المعيشية الفلسطينية في القدس الشرقية على تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل، الأمر الذي يعرض ١٠٠ ٠٠٠ شخص مقيم لخطر التشرد[٢٠].

٢٤ - وتسهم هذه الإجراءات ونظام الإقامة الصارم الخاص بالمقيمين في القدس الشرقية والقيود المفروضة على لمّ شمل أسر المقيمين في القدس الشرقية وأجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، في تشريد الفلسطينيين سكان القدس (انظر A/HRC/37/43، الصفحتين ٥٥ و ٦٣).

٢٥ - وفي الفترة بين عام ١٩٦٧ وأيار/مايو ٢٠١٧، ألغت إسرائيل تصاريح الإقامة في القدس لما عددهم ٥٩٥ ١٤ فلسطينيا[٢٤]. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، صدّق الكنيست الإسرائيلي على تعديل لقانون الدخول إلى إسرائيل يسمح لوزير الداخلية بإلغاء تصاريح الإقامة الدائمة للفلسطينيين في

(٢٣) انظر A/72/564، الفقرتين ٢٧ و ٣٦؛ وانظر أيضا A/HRC/34/38، الفقرتين ٢٧ و ٢٨؛ و A/HRC/31/43، الفقرات ٤٤ و ٤٦ و ٥٠-٦٠؛ و A/HRC/24/30، الفقرتين ٢٨ و ٢٩؛ و A/68/513، الفقرات ٣٠-٣٤؛ و A/HRC/25/38، الفقرات ١١-٢٠؛ و A/HRC/28/80، الفقرة ٢٤؛ و A/69/348، الفقرة ١٣.

(٢٤) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ”القدس الشرقية: حقائق ومعطيات ٢٠١٧“ (٢١ أيار/مايو ٢٠١٧).

القدس الشرقية الذين يرتكبون أنشطة إرهابية أو الخيانة أو التجسس، على النحو المحدد بموجب القانون الإسرائيلي أو ”الأفعال التي تشكل خرقا لحق الولاء لدولة إسرائيل“[٢٥].

٢٦ - وغالباً ما تتبع منظمات المستوطنين أيضا استراتيجيةً تتمثل في رفع دعاوى قضائية من أجل اشتراء ممتلكات في القدس الشرقية على أساس أنها كانت في السابق على مِلك يهود. ومنذ عام ٢٠٠٤، زاد عدد حالات استيلاء المستوطنين على الممتلكات في الأحياء المحيطة بالمدينة القديمة، وذلك عن طريق الشراء والادعاء بأن تلك الممتلكات كانت ملك يهود قبل عام ١٩٤٨ (انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٤٠). ومع مضي هذه الإجراءات قدما، كانت ١٨٠ أسرة فلسطينية معرضةً لخطر الطرد من منازلهم في القدس الشرقية في عام ٢٠١٧ نتيجة الإجراءات القانونية التي يتخذها المستوطنون[٢٦].

٢٧ - ويتضح تشريد الفلسطينيين من تزايد عدد سكان أحياء القدس الشرقية الموجودين خلف ”الجدار“ في الضفة الغربية، حيث الإيجار أقل والقيود المفروضة على التوسع في الإسكان أقل. وهو المكان الوحيد الذي يتمكن فيه الفلسطينيون الحاصلون على تصريح إقامة من العيش مع أزواج من الضفة الغربية دون فقدان التصريح. وتعاني هذه الأحياء من نقص الخدمات الأساسية والبنى التحتية الأساسية (انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٥٦). ويضطر الفلسطينيون الذين يعيشون في تلك الأحياء إلى المرور عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية للدخول إلى القدس.

٢٨ - ومن العوامل الأخرى التي تسهم في إيجاد بيئة قسرية في المنطقة جيم، الخطة الرامية إلى طرد وإعادة توطين جماعات البدو والرعاة، بما فيهم نحو ٧ ٥٠٠ شخص ينتمون إلى ٤٦ جماعة بدوية، معظمهم من اللاجئين، المعرضين لمخاطر شديدة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٤ و ٢٥؛ انظر أيضا A/72/564، الفقرة ٣٦).

٢٩ - وفي غزة، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان هناك نحو ٢٣ ٥٠٠ فلسطيني لا يزالون مشردين نتيجة للنزاع الذي دار في عام ٢٠١٤ بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول مواد إعادة الإعمار والتمويل المحدد المخصص لإعادة الإعمار[٢٧].

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية

٣٠ - تنتهك أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة عددا من قرارات مجلس الأمن، منها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أعاد المجلس فيه تأكيد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبةً كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وتحقيق السلام العادل والدائم

(٢٥) الكنيست، “Knesset passes legislation authorizing interior minister to revoke permanent residency status over involvement in terrorism”، (الكنيست يسنّ قانونا يجيز لوزير الداخلية إلغاء تصاريح الإقامة الدائمة لمن يثبت ضلوعه في الإرهاب)، بيان صحفي (٧ آذار/مارس ٢٠١٨). متاح على الرابط www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=13803.

(٢٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ”2018 humanitarian needs overview“، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

والشامل. كما أن لهذه المستوطنات تأثير خطير على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني (انظر A/72/564، الفقرة ٤).

٣١ - وارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من الضعف منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣: بحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان هناك نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في أكثر من ٢٢٧ مستوطنة، منها ٩٧ مستوطنة أنشئت دون إذن رسمي من الحكومة الإسرائيلية ووصفت بأنها ''بؤر استيطانية''[٢٨]. وتغطي المستوطنات الإسرائيلية والمناطق المرتبطة بها ٤٠ في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية[٢٩].

٣٢ - وفي السنوات الأخيرة، تجاوز معدل نمو سكان المستوطنات الإسرائيلية نمو إجمالي سكان إسرائيل والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية[٣٠]. وتدعم سياسات حكومة إسرائيل النمو السكاني في المستوطنات من خلال الخدمات العامة التي تقودها الدولة، والحوافز، والمعاملة التفضيلية (انظر A/72/90-E/2017/71 و A/71/86-E/2016/13). وأشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات تصل إلى حد ''نقل من جانب إسرائيل لسكانها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو فعل محظور بموجب القانون الدولي الإنساني''[٣١].

٣٣ - ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية من العوامل المحركة للتشرد والإخلاء القسري. والتدابير التي تصاحب إنشاء هذه المستوطنات يمكن أن تعيق في كثير من الأحيان تنقل الفلسطينيين، بما في ذلك وصولهم إلى أراضيهم الزراعية. ويتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون بالقرب من المستوطنات لزيادة في التوترات والعنف، ليس بسبب وجود المستوطنين فحسب، بل أيضا بسبب وجود الجنود الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية لضمان سلامة المستوطنين. وقد يعانون أيضا من العقاب الجماعي المفروض عليهم ردا على أي هجوم ضد الإسرائيليين (انظر A/HRC/37/43، الفقرات ١٥ و ٤٥-٥٤).

٣٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، وافقت السلطات الإسرائيلية رسميا على إقامة مستوطنة جديدة في المنطقة جيم للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢، بصرف النظر عن إنشاء مستوطنات أخرى عن طريق تقنين البؤر الاستيطانية بأثر رجعي. وقد أقيمت المستوطنة الجديدة في المنطقة جيم للمستوطنين الذين أُخرجوا من البؤر الاستيطانية[٣٢].

٣٥ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، اعتمد الكنيست ''قانون تنظيم الاستيطان في يهودا والسامرة''، الذي يجيز الاستمرار في استعمال الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة التي انتُزعت لأغراض

(٢٨) منظمة بتسيلم، ''المستوطنات'' (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، متاح على الرابط www.btselem.org/arabic/settlements؛ وقاعدة بيانات منظمة السلام الآن Peace Now, "Settlement watch" database، متاح على الرابط http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data (تم الاطلاع عليها في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨).

(٢٩) منظمة بتسيلم، ''المستوطنات''.

(٣٠) وردت هذه المعلومات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومنظمة بتسيلم، ''المستوطنات''.

(٣١) انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٦٩؛ واتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٤٩ (٦).

(٣٢) انظر A/72/564، الفقرة ٦؛ وانظر أيضا منظمة السلام الآن، Peace Now, "Jurisdiction of the new settlement 'Amihai' approved" (٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧)، متاح على الرابط http://peacenow.org.il/en/jurisdiction-new-settlement-amihai-approved؛ و A/HRC/37/43، الفقرات ٨، و ١٥-١٧.

الاستيطان. وكانت هذه هي أول مرة يمدد فيها الكنيست اختصاصه ليشمل المسائل المتعلقة بالممتلكات الخاصة للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال العسكري الإسرائيلي (انظر A/72/564، الفقرتين ١٤ و ١٥).

القيود المفروضة على التنقل والوصول

إغلاق غزة

٣٦ - لا يزال نحو مليونَي فلسطيني في غزة يعانون من آثار عمليات التصعيد العسكرية المتعاقبة، التي تتفاقم بفعل عمليات الإغلاق المشدد التي فُرضت بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام ٢٠٠٧. وقد يصل الحصار إلى حد العقاب الجماعي الذي يحظره القانون الدولي (انظر A/72/565، الفقرة ٢٨). ولا يزال يقوض الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في غزة (انظر A/HRC/34/38، الفقرة ٢٩؛ و A/71/364، الفقرتين ٢٨ و ٢٩؛ و A/70/421، الفقرات ١٥-٢٢؛ و A/HRC/31/44، الفقرتين ٤٠ و ٤٣).

٣٧ - وفي أعقاب الأعمال العدائية التي شهدها عام ٢٠١٤، اتخذت إسرائيل تدابير يسّرت حركة الأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة ومنه. إلا أن اشتراط إسرائيل تنسيق ومراقبة دخول المواد الخام الحيوية التي تعتبر من الأصناف ”ذات الاستخدام المزدوج“، وفرض قيود مؤقتة على دخول الإسمنت والمواد الأخرى اللازمة لإعادة الإعمار، والاستجوابات والمصادرات المتكررة أو سحب التصاريح من التجار والباعة، لا يزال له أثر ضار على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في قطاع غزة (المرجع نفسه).

٣٨ - وفي عام ٢٠١٧، انخفض عدد حالات الخروج عبر معبر إيريز الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية بنحو ٥٠ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، ليصل بذلك إلى أدنى معدلاته منذ عام ٢٠١٤. واشترطت السلطات الإسرائيلية أيضا على سكان غزة المسافرين إلى الخارج التوقيع على تعهّد بعدم العودة عبر الطريق نفسه لمدة عام، أي أنهم بذلك لن يتمكنوا من العودة في أقل من تلك المدة إلا عن طريق معبر رفح. وفي بعض الحالات، احتُجز المسافرون عند المعبر إلى أن وقّعوا على التعهد.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، فإن عدد التصاريح السارية الصادرة للتجار حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بلغ ٥٥١ تصريحا، بالمقارنة بعدد تراوح بين ٥٠٠ ٣ و ٧٠٠ ٣ تصريح في أواخر عام ٢٠١٥[٣٠،٣٣].

٤٠ - وانخفض معدل الموافقة على السماح بمرور المرضى من معبر إيريز من ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٧ بالمقارنة بنسبة ٩٣ في المائة في عام ٢٠١٢[٣٤]. وفي بعض الحالات، تفيد التقارير أن

(٣٣) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات ”Gaza crossings: movement of people and goods“، متاحة على الرابط www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods، وانظر أيضا Gisha: Legal Center for Freedom of Movement, “2017: tightening of the closure – a round-up of 10 recent measures imposed by Israel further limiting movement of people to and from Gaza” متاح على الرابط www.gisha.org/UserFiles/File/2017Tightening_of_the_closure.pdf؛ و Amira Hass, “Israel to let Gazans leave via West Bank – as long they don’t return for at least 12 months”, *Haaretz*, 10 March 2016، متاح على الرابط www.haaretz.com/israel-news/.premium-gaza-residents-allowed-to-travel-as-long-as-they-stay-away-1.5415467.

(٣٤) وردت هذه المعلومات من منظمة الصحة العالمية.

المرضى الذين يمنحون تصاريح للمرور من معبر إيريز لتلقي العلاج الطبي خارج غزة يُستوقفون في المعبر في حالة عدم تعاونهم عند استيقافهم من قِبل قوات الأمن الإسرائيلية، ويُطلب منهم تقديم معلومات عن الجماعات المسلحة أو الأقارب الذي يُدعى ارتباطهم بالجماعات المسلحة في غزة (انظر A/72/565، الفقرة ٣٢).

٤١ - وظل معبر رفح الحدودي مغلقا من قِبل السلطات المصرية تقريبا طيلة عام ٢٠١٧، باستثناء حالات محدودة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩).

٤٢ - واضطلعت آلية إعادة إعمار غزة بدور حاسم في تيسير استيراد مواد البناء إلى قطاع غزة ولكنها كانت أقل نجاحا في تسهيل استيراد المواد ''ذات الاستخدام المزدوج'' الحيوية لمشاريع الأشغال العامة[٣٥]. بيد أن الموافقات على المشاريع الكبيرة واستيراد أصناف المواد ذات الاستخدام المزدوج ازدادت في عام ٢٠١٨[٣٦].

٤٣ - واحتجاجا بالشواغل الأمنية، فرض الجيش الإسرائيلي أيضا ''المناطق المقيَّدة الدخول'' على الفلسطينيين على طول السياج الحدودي مع إسرائيل وفي البحر، مما أدى إلى تقويض شديد لحقّ صيادي الأسماك والفلاحين الفلسطينيين في كسب لقمة العيش (انظر A/HRC/34/38، الفقرة ٢٩؛ و A/70/421، الفقرات ٣٠-٣٨؛ و A/HRC/31/44، الفقرة ٤٣). ورسميا، تفرض السلطات الإسرائيلية ''منطقة محظورة'' تصل إلى مسافة ١٠٠ متر من المنطقة المحيطة بالسياج وإلى ٢٠٠ متر للآلات الثقيلة. ومع ذلك، أفادت المنظمات الإنسانية أن المزارعين في الواقع العملي يعتبرون مسافة تصل إلى ٣٠٠ متر من المنطقة المحيطة بالسياج ''منظمة محظورة'' وأن مسافة تصل إلى ١ ٠٠٠ متر تعتبر منطقة ''شديدة الخطورة''[٣٧].

٤٤ - وعلى الرغم من اختلاف القيود البحرية، فإن إسرائيل، التي تحتج بالشواغل الأمنية ومحاولات تهريب الأسلحة عن طريق البحر وشنّ هجمات باستخدام الزوارق[٣٨]، تفرض حدا للصيد البحري عند مسافة ٦ أميال بحرية، وهي مسافة أقل من ثلث المسافة المخصصة للصيد البحري بموجب اتفاقات أوسلو وتبلغ ٢٠ ميلا بحريا. ويتم توسيع هذه المسافة إلى ٩ أميال بحرية خلال موسم أسماك السردين[٣٩].

(٣٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview" الصفحة ٧.

(٣٦) وردت هذه المعلومات من مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

(٣٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview" الصفحة ٥.

(٣٨) انظر: Judah Ari Gross, "Shin Bet, IDF thwart Islamic Jihad attack on navy boats off Gaza coast", *Times of Israel*, 4 April 2018، متاح على الرابط www.timesofisrael.com/shin-bet-idf-thwart-islamic-jihad-attack-on-navy-boats-off-gaza-coast.

(٣٩) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian bulletin: Occupied Palestinian Territory"، عدد خاص، أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٧.

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

٤٥ - تعوق القيود الإدارية والبيروقراطية والمادية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وتقوّض النشاط الاقتصادي وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وإيصال المعونة والإغاثة، وتعرقل حرية التنقّل (A/HRC/31/44، الفقرات ١٢-٢١).

٤٦ - وتواصل إسرائيل بناء ''الجدار'' في الضفة الغربية. فقد اكتملت حوالي نسبة ٦٥ في المائة من مساره. ويقع نحو ٨٥ في المائة من المسار المقرر للجدار البالغ طوله حالياً ٧١٢ كيلومتراً داخل الضفة الغربية، عوض أن يكون على طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)[٤٠]، وهو ما يتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ التي تنص على أن ''تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي'' (انظر A/ES-10/273 و A/ES-10/273/Corr.1). ويجري حاليا تشييد مسافة ٥٣ كيلومترا أخرى (٧,٥ في المائة) من ''الجدار''. وإذا اكتمل البناء على طول المسار المقرر الكامل، سيُعزل جزء من الضفة الغربية يعادل نحو ٩,٤ في المائة عن بقية الضفة، وقد يُضاف ما يناهز ٢٥ ٠٠٠ فلسطيني إلى ١١ ٠٠٠ فلسطيني سبق عزلهم بالفعل في ''منطقة التماس''[٤١] حتى شباط/نوفمبر ٢٠١٧، حيث يواجه العديد منهم نتيجةً لذلك صعوبات في الوصول إلى باقي مناطق الضفة الغربية[٤٢].

٤٧ - ووفقاً لعملية تدقيق أجرتها الحكومة المحلية الإسرائيلية، يعيش ١٤٠ ٠٠٠ فلسطيني في الأحياء الثمانية التي تقع داخل حدود بلدية القدس كما حددتها السلطات الإسرائيلية، ولكن في مناطق معزولة بوجود ''الجدار'' عن باقي القدس الشرقية. وتعاني هذه الأحياء من نقص البنية التحتية الأساسية والخدمات البلدية وخدمات إنفاذ القانون، ومن سوء الأحوال المعيشية، رغم أن هذه المجتمعات المحلية تخضع لسلطة بلدية القدس وتدفع ما عليها من ضرائب بلدية. ويعوق ''الجدار'' أيضا حرية التنقّل ويحد من إمكانية الحصول على خدمات التعليم والخدمات البلدية في هذه الأحياء (انظر A/HRC/37/43، الفقرتين ٣٨ و ٥٨).

٤٨ - وفيما يتعلق بتأثير ''الجدار'' على الوضع الصحي، رُفض في عام ٢٠١٧، ما نسبته ١٢ في المائة من طلبات المرضى و ١٨ في المائة من طلبات مرافقي المرضى من الضفة الغربية للوصول إلى القدس الشرقية أو إسرائيل. ولا يزال وصول سيارات الإسعاف المباشر يطرح مشكلة، إذ سُجلت حالات لتأخر سيارات إسعاف بسبب عمليات التفتيش الأمني. ويضطر نحو ٩٠ في المائة من سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، البالغ عددها ١٢٥ ٢ سيارة، التي تدخل إلى القدس من أجزاء

(٤٠) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Occupied Palestinian Territory: humanitarian facts and figures" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)، الصفحة ١٠.

(٤١) المنطقة التي تقع بين الجدار وخط الهدنة لعام ١٩٤٩.

(٤٢) منظمة بتسيلم، ''جدار الفصل'' (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط www.btselem.org/arabic/separation_barrier/.

أخرى من الضفة الغربية كل عام، إلى نقل المرضى إلى سيارات إسعاف أخرى عند نقاط التفتيش، وهو ما يتسبب في تأخير النقل[٤٣].

٤٩ - وعلاوة على ذلك، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت حوالي ٦٠ كيلومترًا من الطرق في عدد من المناطق في الضفة الغربية مخصصة لاستخدام المواطنين الإسرائيليين الحصري أو شبه الحصري، بينما لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها[٤٤]. وتغطي مناطق الرماية المخصصة لأغراض التدريب العسكري في الضفة الغربية حوالي ١٧,٥ في المائة من مجموع مساحة الضفة و ٢٩ في المائة من مساحة المنطقة جيم، وهو ما يفرض أيضا قيودًا على الحركة (انظر A/72/564، الفقرة ٤١).

٥٠ - ويمتلك المزارعون في ٩٠ من التجمعات الفلسطينية أراض داخل ٥٦ مستوطنة إسرائيلية أو على مقربة منها. ولا يستطيع هؤلاء المزارعون الوصول إلى أراضيهم إلا عن طريق ''التنسيق المسبق'' مع السلطات الإسرائيلية، التي لا تسمح لهم بالدخول عادة سوى لعدد محدود من الأيام خلال موسمَي الحصاد والحرث. وخلال موسم جني الزيتون لعام ٢٠١٧، على غرار السنوات السابقة، أفاد العديد من المزارعين الفلسطينيين أن الوقت المخصص لذلك لم يكن كافياً، أو أن الجيش الإسرائيلي لم يصل في الوقت المحدد لتمكينهم من الدخول إلى أراضيهم، ليبقى المزارعون في وضع غير آمن وعرضة لهجمات المستوطنين[٤٥].

٥١ - ويلزم أيضا أن يحصل المزارعون الفلسطينيون على تصاريح خاصة أو ''التنسيق المسبق'' للوصول إلى الأراضي الزراعية المعلن أنها أراض ''مغلقة'' في منطقة التماس. وإذا تم منحهم الموافقة، يتعين على المزارعين عبور البوابات المحددة على طول ''الجدار'' أو نقاط التفتيش من أجل الوصول إلى أراضيهم. وخلال موسم جني الزيتون لعام ٢٠١٧، خُصصت ٧٦ بوابة للوصول الزراعي، وهو ما يمثل عددا أقل مقارنة بعدد البوابات في العام السابق الذي عادل ٨٤ بوابة (انظر الفقرات ٦٨-٧٢ أدناه)[٤٦].

٥٢ - ووفقاً لاتفاق أبرم في عام ١٩٩٧ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يحتفظ الجيش الإسرائيلي بالسيطرة على أكثر من ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وهي منطقة يشار إليها باسم المنطقة H2، ويقطنها حوالي ٠٠٠ ٤٠ فلسطيني وبِضع مئات من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في خمسة مجمّعات استيطانية. ولا يستطيع الإسرائيليون الدخول إلى مناطق H1 في الخليل[٤٧].

٥٣ - ونفذت إسرائيل قيوداً صارمة على التنقل في المنطقة H2 والمناطق المحيطة بها، تحت ذريعة المخاوف الأمنية وهجمات الفلسطينيين. وقد أقامت أكثر من ١٠٠ حاجز، بما في ذلك ٢٠ نقطة تفتيش مزودة بالجنود، وفصلت منطقة المستوطنات والمناطق المحيطة بها عن بقية المدينة. وقد أثر هذا على حرية تنقل سكان المنطقة H2 الفلسطينيين جميعهم، وكذلك على غيرهم من سكان مدينة الخليل. وأدت

(٤٣) معلومات واردة من منظمة الصحة العالمية.

(٤٤) منظمة بيش دين، ''في نظر المصلحة الإسرائيلية: الإدارة المدنية بالضفة الغربية''، ورقة موقف، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) الصفحة ١٤؛ و A/71/86-E/2016/13، الفقرة ٥.

(٤٥) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian bulletin: Occupied Palestinian Territory" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية في مدينة الخليل'' (شباط/فبراير ٢٠١٨).

الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الاستثنائية الناجمة عن ذلك إلى تكوّن ضغوط تهجير على الفلسطينيين الذين يعيشون هناك[٤٨]. وقد تسببت القيود المفروضة على التنقّل والاعتداءات وأعمال الترهيب من قِبل المستوطنين الإسرائيليين، وعدم تطبيق القانون بصورة كافية فيما يتعلق بالمستوطنين الذين يمارسون العنف، في تهجير الفلسطينيين من منازلهم في مدينة الخليل[٤٧]. وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أُبلغ عن وقوع ٢٥٢ حادثاً في الضفة الغربية مرتبطاً بالوصول، أسفرت عن فقدان ما يقدر بنحو ٢٢٢ ١ يوم من أيام عمل الأفراد أو ١٧٥ ٩ ساعة عمل. وهذا يؤثر على تقديم خدمات التعليم والصحة والإغاثة إلى اللاجئين الفلسطينيين[٤٩].

استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية واستنزافها وتعريضها للخطر

المياه

٥٤ - ما زال نقص المياه يعطّل سير الحياة اليومية ويعيق الإجراءات المتخذة لتحقيق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهناك ما يناهز ١,٨ مليون فلسطيني ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية المتمثلة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية[٥٠].

٥٥ - ونظراً لنظام التخطيط المقيد، فإن المجتمعات المحلية في المنطقة جيم لا تملك سوى قدرة محدودة على إصلاح البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي أو إعادة تأهيلها أو إنشائها على مستوى المجتمع المحلي أو الأسرة المعيشية، مما يؤدي إلى عدم كفاية المياه للشرب والاستخدام المنزلي واستهلاك الثروة الحيوانية في الكثير من المجتمعات المحلية. وإجمالاً، ففي المنطقة جيم التي تسيطر عليها إسرائيل والمنطقتين ألف وباء الخاضعتين للسيطرة الفلسطينية، يضيع ثلث مجموع المياه التي يزوَّدُ بها الفلسطينيون عن طريق الشبكة من خلال التسرب، بسبب الحالة السيئة لخطوط الأنابيب التي تربط المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية ولشبكات المياه داخل المدن والقرى الفلسطينية[٥١].

٥٦ - ويعاني اثنان وعشرون في المائة من سكان الضفة الغربية الفلسطينيين - أي ٠٠٠ ٦٤٩ شخص - إما من نقص الحصول على المياه أو من سوء نوعيتها. وحوالي ٠٠٠ ١٥٦ شخص إما أن منازلهم غير موصولة بشبكة مياه أو يحصلون على المياه أقل من مرة واحدة في الأسبوع[٥٢].

٥٧ - وفي المنطقة جيم، يحصل حوالي ٠٠٠ ٩٥ شخص على أقل من ٥٠ لترًا من المياه للفرد الواحد يومياً، أي نصف الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية[٥٣]. ويشمل هؤلاء حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص يعيشون في مجتمعات محلية بدوية أو رعوية في مساكن تعتبرها السلطات الإسرائيلية

(٤٨) مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ”التقرير المقدّم إلى لجنة الاتصال المخصصة“ (٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨).

(٤٩) وردت هذه المعلومات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

(٥٠) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ”2018 humanitarian needs overview“، الصفحة ٢٧.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ٢٧.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

''غير قانونية'' ولا يحصلون سوى على ٣٠ لتراً في اليوم بتكلفة تزيد بما قدره ١٠ مرات عن تكاليف الإمداد من خلال الشبكة(٥٤).

٥٨ - ويضطر الفلسطينيون أيضا إلى الاعتماد على ضخ المياه وتخزينها بتكاليف باهظة، إذ لا يُسمح لهم باستخدام أنابيب المياه القريبة من قراهم التي تزود المستوطنات(٥٥).

٥٩ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، هدمت السلطات الإسرائيلية أو حجزت ١٩ من المباني التي لها صلة بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، بما في ذلك الصهاريج وأنابيب المياه والمراحيض المتنقلة، زاعمةً أن تركيبها تم بدون تصريح(٥٦).

٦٠ - وفي القدس الشرقية، لا تتجاوز نسبة السكان الفلسطينيين الموصولين بشكل قانوني بشبكة المياه ٥٩ في المائة. ويعاني الفلسطينيون من شبكات مياه وصرف صحي دون المستوى المطلوب بسبب النقص المستمر في التخطيط وتخصيص الموارد المناسبين لأحيائهم(٥٧).

٦١ - ويؤثر العجز المتواصل في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على جميع المليوني شخص الذين يقطنون قطاع غزة(٥٦)(٥٨). فحوالي ٤٠ في المائة من المياه التي يتم تزويدها للاستخدام المنزلي تضيع في طريقها إلى المستهلكين بسبب سوء حالة البنية التحتية(٥٩).

٦٢ - وقد حوّل تلوث مياه الصرف الصحي والإفراط في ضخ المياه أكثر من ٩٥ في المائة من المياه المستخرجة من طبقة المياه الجوفية الساحلية في غزة إلى مياه غير صالحة للاستهلاك البشري. وإذا استمر تدهور هذه الطبقة بالوتيرة الحالية، فإن الضرر الذي يلحق بها سيصبح ''من المتعذّر تداركه'' بحلول عام ٢٠٢٠. وأدت زيادة حالات انقطاع الكهرباء إلى تفاقم الوضع. ويعتمد حوالي ٩٠ في المائة من سكان غزة على شراء المياه المحلاّة من الشركات الخاصة، الأمر الذي تترتب عليه أعباء مالية باهظة على الأسر التي تعاني الفقر أصلا، ويزيد من المخاطر الصحية عليها بسبب التلوث المحتمل(٦٠).

(٥٤) معلومات وردت من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

(٥٥) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ''بين الخط الأخضر والخطوط الحمراء'' في تقرير ''دولة بلا حدود: مواطنون بلا حقوق''، متاح على الرابط https://www.acri.org.il/campaigns/50yearsar/.

(٥٦) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحتان ٢٨ و ٢٩. يستند الضعف في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية إلى تقييم لاحتياجات المجتمع الحلي أجرته منظمة مكافحة الجوع ومنظمة العمل التطوعي الأهلي ''Civile Volontariato di Gruppo''، بالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

(٥٧) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "East Jerusalem: facts and figures 2017"، الصفحتان ٤ و ٥.

(٥٨) الأمم المتحدة، "Gaza ten years later: United Nations country team in the Occupied Palestinian Territory" (تموز/يوليه ٢٠١٧).

(٥٩) منظمة بتسيلم، ''أزمة المياه'' (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧). متاح على الرابط www.btselem.org/arabic/topic/water.

(٦٠) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحتان ٨ و ٢٧.

٦٣ - ولا يملك سوى ١٠,٤ في المائة من السكان في غزة إمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة[٦١]. إذ أن كمية المياه المتاحة لكل شخص تقل عن ٥٠ لتراً في اليوم، وهو نصف الحد الأدنى للمعايير الدولية[٦٢]. ولا يحصل أي شخص على القدر من المياه الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية وهو ١٠٠ لتر للفرد الواحد في اليوم.

٦٤ - ووفقاً لأرقام صادرة عن سلطة المياه الفلسطينية، فقد تم توفير ٩٨ مليون متر مكعب من المياه للاستخدام المنزلي في غزة، من مصادر مختلفة. ولم تمثل نسبة المياه المأمونة للشرب من تلك المصادر سوى ١٨ في المائة من المياه التي تم توفيرها[٦٣].

٦٥ - وتُبذل في الآونة الأخيرة جهود لتذليل بعض صعوبات المياه، يذكر منها على وجه الخصوص استئناف اجتماعات لجنة المياه المشتركة، وبدء مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال غزة لفائدة الضفة الغربية وغزة. وقد أُحرز بعض التقدم في مشروع قناة البحر الأحمر - البحر الميت.

التلوث

٦٦ - كان لتدهور البنية التحتية وإمدادات الكهرباء إلى غزة عواقب وخيمة على تشغيل مرافق معالجة المياه ومحطات ضخ مياه الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب/المياه المنقولة عبر الأنابيب[٦٤]. ولا يستفيد ربع السكان من الربط بشبكة الصرف الصحي، وقد أصبحت مستويات التلوث أعلى بأربع مرات من مستوى معايير الصحة البيئية[٦٥]. إلى جانب ذلك، يتم تفريغ حوالي ١٠٨ ملايين لتر من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة بصورة سيئة من غزة في البحر الأبيض المتوسط كل يوم، كما أن ٧٣ في المائة من السواحل ملوثة بمياه الصرف الصحي[٥٨].

٦٧ - وقالت مصادر فلسطينية رسمية إن ممارسات السلطات الإسرائيلية والمستوطنين، ومن ضمنها النقل غير المشروع للنفايات الخطرة إلى الضفة الغربية وتخصيص أجزاء من غور الأردن لموقعٍ إسرائيلي لدفن النفايات مكرسٍ للنفايات الصناعية، قد ألحقت أضراراً جسيمة بالأراضي الزراعية الفلسطينية وبصحة الفلسطينيين، وحيواناتهم، والتنوع البيولوجي[٦٦].

---

(٦١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام ٢٠١٤.

(٦٢) معلومات وردت من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

(٦٣) معلومات وردت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(٦٤) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحة ٢٨، استناداً إلى نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Gaza crisis: early warning indicators – June 2017"، متاحة على الرابط www.ochaopt.org/sites/default/files/gaza_indicators_final.pdf.

(٦٥) Abeer Abu Shawish and Catherine Weibel, "Gaza children face acute water and sanitation crisis" (UNICEF, 1 September 2017)، متاح على الرابط www.unicef.org/wash/oPt_100684.html.

(٦٦) انظر A/72/90–E/2017/71، الفقرة ٦١؛ و Adam Aloni, *Made in Israel: Exploiting Palestinian Land for Treatment of Israeli Waste* (B'Tselem, 2017)، استنتاجات، متاح على الرابط www.btselem.org/publications/summaries/201712_made_in_israel.

الوصول إلى الأراضي الزراعية

٦٨ - تتأثر قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الأراضي الزراعية والاستفادة منها بعوامل متعددة تشمل القيود المفروضة على التنقل ومصادرة الأراضي وعنف المستوطنين.

٦٩ - وتعوق القيود وصول الفلسطينيين إلى الأراضي في منطقة التماس والمناطق المجاورة للمستوطنات، وهو ما يتسبب في تعثر الأنشطة الزراعية الأساسية على مدار السنة ويؤثر على إنتاجية الزيتون وقيمته. فقد انخفضت، على سبيل المثال، غلة أشجار الزيتون في منطقة التماس بنسبة تتراوح ما بين ٥٥ و ٦٥ في المائة على مدى السنوات الأربع الماضية، مقارنة بأشجار مماثلة في المناطق التي يمكن الوصول إليها على مدار السنة[٤٥].

٧٠ - ووفقا لما ورد في قاعدة بيانات عن الأضرار في وزارة الزراعة والتنمية الريفية الفلسطينية، أدى اقتلاع وحرق وتدمير الأشجار ومحاصيل أخرى، علاوة على تدمير المباني وتنفيذ أوامر الإيقاف في عام ٢٠١٧، إلى خسائر تقدر قيمتها بنحو مليوني دولار[٦٧].

٧١ - وخلال موسم جني الزيتون لعام ٢٠١٧ وحده (من منتصف أيلول/سبتمبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر)، ألحق مستوطنون الضرر بما مجموعه ٥٨٢ ٥ شجرة زيتون في ملكية فلسطينيين، مقارنة بما عدده ٦٥٢ ١ شجرة خلال موسم عام ٢٠١٦. وفي حالة واحدة، أفاد مزارعون فلسطينيون أنهم اكتشفوا، بعد منحهم تصاريح زيارة أراضيهم، أن غلة ٢٠٠ ٣ شجرة زيتون قد تم جنيها والاستيلاء عليها[٤٥].

٧٢ - واستمرت في عام ٢٠١٧ معاناة القطاع الزراعي في غزة، بما في ذلك المزارعون والرعاة والمربّون وصيادو الأسماك، من انخفاض القدرة الإنتاجية وعدم استقرار الدخل على الرغم من الزيادة البطيئة في الصادرات منذ نهاية الأعمال العدائية لعام ٢٠١٤[٦٨]. وتتسم عمليات إصلاح الأراضي، وأنظمة الرّيّ، والصوبات الزراعية، وخصوبة التربة، وبساتين الفاكهة، ببطء وتيرتها، مما يؤدي إلى الاعتماد على المساعدة القصيرة الأجل. كما تؤثر التأخيرات في القيود المفروضة على استيراد المنتجات مثل الأنابيب والأخشاب، في إطار نظام الاستخدام المزدوج، تأثيراً سلبياً على الزراعة[٦٩].

استغلال الموارد المعدنية

٧٣ - منذ سبعينيات القرن الماضي، مُنحت تراخيص للشركات والمؤسسات الإسرائيلية للتنقيب عن موارد طبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستنادا إلى بيانات رسمية إسرائيلية مستمدة من عام ٢٠١٠، كانت حوالي ٨ محاجر مملوكة للإسرائيليين و ٨ محاجر مملوكة للفلسطينيين تزاول أنشطتها في المنطقة جيم

(٦٧) معلومات وردت من منظمة الأغذية والزراعة استنادا إلى بيانات تم الحصول عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ من وزارة الزراعة والتنمية الريفية الفلسطينية.

(٦٨) وفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سجل عام ٢٠١٧ تحويل ما مجموعه ٦٢١ ٢ حمولة شاحنة من البضائع من غزة مقارنة بما قدره ١٣٢ ٢ حمولة شاحنة في عام ٢٠١٦. انظر قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Gaza crossings: movement of people and goods".

(٦٩) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحتان ٣٥ و ٣٦.

من الضفة الغربية في ذلك العام، وكانت تنقل إلى إسرائيل ما نسبته ٩٤ في المائة و ٨٠ في المائة من إنتاجها، على التوالي[٧٠].

٧٤ - ووفقا لما ذكره اتحاد صناعة الحجر والرخام في الضفة الغربية، لم تُصدَر أي تصاريح جديدة للشركات الفلسطينية لفتح محاجر في المنطقة جيم منذ عام ١٩٩٤، رغم أن اتفاقات أوسلو تنص على ذلك. وعلاوة على ذلك، انتهت فترة صلاحية العديد من التصاريح السابقة. ونتيجةً لذلك، لم يعد يعمل في المنطقة جيم سوى عدد قليل جدا من المحاجر. وتقترن إغلاق المحاجر بمصادرة المعدات وبفرض غرامات على أصحابها[٧١].

الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٧٥ - إن إنهاء الاحتلال هو أهم عامل منفرد في تمكين الفلسطينيين من رسم مسار يؤدي بنجاح إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحتاج حوالي ٢,٥ مليون فلسطيني - أي ما يقرب من نصف السكان - إلى مساعدة إنسانية[٧٢].

٧٦ - وقد قدّر فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة أن قطاع غزة سيصبح مكانا غير صالح للعيش فيه بحلول عام ٢٠٢٠، بسبب الإغلاق والعمليات العسكرية المتكررة والانقسامات الفلسطينية الداخلية. وقدّر الفريق أيضًا أنه لولا المساعدات الدولية والخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة، لاعتُبر قطاع غزة غير صالح للعيش فيه منذ سنوات، ومع ذلك لا يزال الاتجاه التنازلي واضحًا[٥٨].

٧٧ - ويتلقى حوالي ٨٠ في المائة من الفلسطينيين في قطاع غزة المعونة، بما في ذلك المساعدة الغذائية التي تمكنهم من إنفاق مواردهم النقدية الشحيحة على ضروريات أخرى، ويحول ذلك دون استفحال حالة الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق، ويحد من أثر آليات التكيف السلبية[٧٣].

الأداء الاقتصادي

٧٨ - تدهورت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال عام ٢٠١٧. ولطالما عانى الاقتصاد الفلسطيني من القيود المفروضة على التنقل والوصول والتجارة والتي جعلت مستويات الاستثمار فيه متدنية للغاية وأدت إلى تآكل القاعدة الإنتاجية. وقد ساعدت المبالغ الضخمة التي يقدمها المجتمع الدولي في إطار المساعدات المالية في الحد من أثر هذه القيود على النمو من خلال تحفيز الاستهلاك في القطاعين

(٧٠) منظمة بيش دين، ”إفراغٌ من المضمون - المحاجر الإسرائيلية التي تعمل في الضفة الغربية: نهب ممأسس برعاية محكمة العدل العليا“، ورقة موقف (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، المقدمة.

(٧١) البنك الدولي، ”Area C and the future of the Palestinian economy“، (٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، الفقرتان ٣٠ و ٣١. متاح على الرابط openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16686/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf.

(٧٢) الأمم المتحدة ودولة فلسطين، ”United Nations Development Assistance Framework State of Palestine 2018–2022“، تحليل للحالة؛ ونشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ”2018 humanitarian needs overview“، الصفحة ١٧.

(٧٣) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ”2018 humanitarian needs overview“، الصفحة ٨.

العام والخاص. وكشفت أحدث البيانات عن بلوغ معدل نمو بنسبة ٢,٤ في عام ٢٠١٧، تصدّرته الضفة الغربية؛ بينما كانت نسبته ٠,٥ في المائة فقط في قطاع غزة(٧٤).

٧٩ - وبالنسبة للضفة الغربية، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وتقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، ما نسبته ٨,٤ في المائة و ٦,٠ في المائة، على التوالي، بما يفوق المعدلات المسجلة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦. غير أن المعدلات المسجلة، لقطاع غزة، بلغت نسبة ٢,٩ في المائة و ٦,٩ في المائة، على التوالي(٧٥). وأثّر تدهور الهياكل الأساسية، والتخفيضات في نفقات السلطة الفلسطينية، واستمرار الحصار والانقسامات الفلسطينية الداخلية على أداء النمو في قطاع غزة(٧٦).

٨٠ - ولن تكون معدلات النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة قوية بما يكفي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحسين المستويات المعيشية بشكل ملموس في السنوات المقبلة(٧٧). وتمثل معدلات النمو المسجلة في فترة ما بعد عام ٢٠١٤ ازدهار إعادة الإعمار والتعويض عما جرى تدميره لا توسعاً في قطاعات اقتصادية جديدة. وقد ازدادت الحالة سوءا نتيجةً لانخفاض الاستثمار من القطاعين العام والخاص.

٨١ - وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في عام ٢٠١٨ سيكون بنسبة ٣ في المائة (٢,٧ في المائة في الضفة الغربية و ٤,٠ في المائة في قطاع غزة)(٧٨)، نظرا لتأثير القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السلع واليد العاملة والأشخاص على الاقتصاد والقطاع المالي، ولانخفاض تدفقات المعونة. وتكبح القيود المفروضة على السيولة النقدية وقلة شبكات الأمان الاقتصادية الاستهلاك والاستثمار، ويتجلى ذلك أكثر حدة في قطاع غزة(٥٨).

٨٢ - وفيما يتعلق بالأداء المالي، ارتفعت الإيرادات الصافية بنسبة ٧,٣ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. ومع ذلك، يُتوقع أن تسجل الميزانية في عام ٢٠١٧ عجزا بنسبة ٨,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض تحويلات الجهات المانحة الذي يضع مزيداً من الضغوط على الموارد المالية للحكومة(٧٩). ويُتوقع أن يبلغ معدل التضخم نسبة ١,٢ في عام ٢٠١٧، وذلك في أعقاب الانكماش الذي شهده عام ٢٠١٦. وتبقى مؤشرات الاقتصاد الكلي عرضة للتأثر بالتدابير التقييدية التي تفرضها إسرائيل ولعوامل خطر أخرى.

٨٣ - ولا تزال أوضاع سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة سيئة، ويعكس ذلك الضغوط الديمغرافية، والركود الاقتصادي، والحواجز المفروضة نتيجةً للاحتلال. وخلال الأرباع الأربعة لعام ٢٠١٧، ارتفع معدل البطالة بنسبة ٠,٤ في المائة، و ٢,١ في المائة و ٠,٨ في المائة، ثم انخفض بنسبة ١,٢، على

(٧٤) البنك الدولي، "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee: 19 March 2018", chap. I.A.

(٧٥) معلومات مستندة لحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاحة على الرابط www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_29-3-2018-qna-en.pdf.

(٧٦) صندوق النقد الدولي، "West Bank and Gaza: report to the Ad Hoc Liaison Committee" (٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧).

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) المرجع نفسه.

التوالي[٨٠]، مقارنةً بالأرباع نفسها في عام ٢٠١٦، حيث بلغ ذروته في الربع الثالث بنسبة ٢٩,٢ في المائة. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٧، كان معدل البطالة بنسبة ١٩,٥ في المائة للذكور و ٤٣ في المائة للإناث و ٤٠,٧ لمن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ عاما[٨١]. وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية نسبة ١٣,٧ في المائة، مقارنة بنسبة مذهلة قدرها ٤٢,٧ في المائة في قطاع غزة. ويعكس هذا الرقم قسوة الظروف السائدة في قطاع غزة واستمرار محدودية الفرص المتاحة فيه. وإضافةً إلى ذلك، لا يزال العمال من غزة يُمنعون من سبل الحصول على عمل في إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧.

٨٤ - وارتفع معدل الفقر مقيساً بخط الفقر الوطني في الأرض الفلسطينية المحتلة من نسبة ٢٦ في المائة في عام ٢٠١١ إلى نسبة ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وكان المعدل مرتفعا جدا في قطاع غزة حيث وصل إلى نسبة ٥٤ في المائة[٨٢].

٨٥ - ووفقا للتحليل المتعدد الأبعاد لفقر الأطفال الذي أعدّته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن ٦٥,٧ في المائة من الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة يُعتبرون محرومين فيما يتعلق بمؤشرَين أو أكثر من المؤشرات في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يُعتبر جميع الأطفال في قطاع غزة محرومين فيما يتعلق ببُعدَين على الأقل (انظر E/ESCWA/EDID/2017/2).

الأمن الغذائي

٨٦ - من بين المسبِّبات الشائعة لهشاشة الوضع الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة القيودُ التي تفرضها إسرائيل على حركة البضائع والأشخاص، وتعثُّر الاقتصاد الذي ينجم عنه استمرار ارتفاع معدل البطالة، لا سيما في قطاع غزة؛ والقيود المفروضة على الوصول إلى الموارد الطبيعية المتاحة؛ وعجز السلطة الفلسطينية عن أداء دور تنظيمي في الأماكن الواقعة خارج المنطقتين ألف وباء، والتي تشكل معظم الأرض الفلسطينية المحتلة[٨٣]. ويسهم أيضا في انعدام الأمن الغذائي رداءة استخدام الأغذية نتيجةً لتدني نوعية المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية، وانخفاض نوعية النظم الغذائية.

٨٧ - ويُعتبر حوالي ١,٦ مليون فلسطيني (٣١,٥ في المائة من السكان) ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويكون مستوى انتشار ذلك مرتفعا بشكل خاص في قطاع غزة، حيث تبيّن أن ٤٠ في المائة من الأسر يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويفوق ذلك المعدلَ المسجل في الضفة الغربية بثلاث مرات (١٣ في المائة)[٨٤]. ولم يتم تفادي حدوث أزمة أمن غذائي في قطاع غزة إلا بفضل مساعدة إنسانية

(٨٠) معلومات مستندة لحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(٨١) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "Labour force survey results fourth quarter (October–December, 2017) round main results"، بيان صحفي (١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨). متاح على الرابط www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3050.

(٨٢) بيانات أولية مقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(٨٣) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحة ٣٧.

(٨٤) معلومات وردت من منظمة الأغذية والزراعة؛ ونشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحة ٣.

واسعة النطاق. فقد تلقى أكثر من ٧٠ في المائة من سكان القطاع معونة دولية في عام ٢٠١٦، معظمها كان في شكل مساعدة غذائية. ومع ذلك، عانى حوالي نصف السكان الفلسطينيين من أكثر من حالة واحدة من حالات النقص في المغذيات الدقيقة(٨٥).

٨٨ - ويعاني اللاجئون الفلسطينيون من مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي الحاد والمعتدل مقارنة بغير اللاجئين. وتشهد مخيمات اللاجئين أعلى معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي. فقد عانت في عام ٢٠١٦ أسرتان من بين كل خمس أسر معيشية في مخيمات اللاجئين (٣٥,٩ في المائة) من انعدام الأمن الغذائي(٨٦). وبلغ معدل انعدام الأمن الغذائي للاجئين نسبة ١٥,١ في المائة في الضفة الغربية ونسبة ٤١,٣ في المائة في قطاع غزة(٨٧).

٨٩ - وقد زاد عدد السكان الذين يتلقون المعونة الغذائية من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من حوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٩٣ شخص في عام ٢٠١٧. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٧، جرى خصم رواتب الموظفين العموميين الفلسطينيين في غزة بنسب تراوحت بين ٣٠ و ٤٠ في المائة، مما اضطر مزيداً من الأسر إلى طلب الحصول على خدمات الإغاثة التي تقدمها الأونروا والتي كانت أصلا تنوء تحت ثقل أعبائها(٨٨).

٩٠ - وانتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث هو أعلى من انتشاره بين الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور. ففي قطاع غزة، يعاني ٤٦ في المائة من الأسر المعيشية التي تعيلها إناث من انعدام الأمن الغذائي الشديد والمتوسط الشدة، بينما يبلغ هذا المعدل بين الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور ٣٩ في المائة. وفي الضفة الغربية، بلغت هاتان النسبتان ٣١ في المائة و ١١ في المائة، على التوالي(٨٩).

٩١ - وقد ساء مستوى انعدام الأمن الغذائي بين مجتمعات البدو والرعاة في المنطقة جيم في الفترة بين عامَي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، حيث ارتفعت نسبته من ٥٥ في المائة إلى ٦١ في المائة. وانخفضت النسبة المئوية للأسر المعيشية المتمتعة بالأمن الغذائي من ٢٠ في المائة إلى ٦ في المائة خلال الفترة نفسها(٩٠).

(٨٥) معلومات وردت من برنامج الأغذية العالمي. انظر أيضا منشور برنامج الأغذية العالمي، "Nutrition awareness sessions in Palestine" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، متاح على الرابط http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp288670.pdf.

(٨٦) معلومات وردت من منظمة الأغذية والزراعة.

(٨٧) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحة ٣٤؛ ومعلومات وردت من برنامج الأغذية العالمي.

(٨٨) معلومات وردت من الأونروا.

(٨٩) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحتان ٣٤ و ٣٥؛ ومعلومات وردت من منظمة الأغذية والزراعة .

(٩٠) معلومات وردت من برنامج الأغذية العالمي.

التعليم

٩٢ - يواجه نحو ٤٩٠ ١٤٥ من أطفال المدارس (من بينهم ٢٤٩ ١٤٧ فتاة) في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة صعوبات تعترض حصولهم على تعليم جيد في بيئة مأمونة وملائمة للأطفال[٩١].

٩٣ - ويعاني الطلاب في الضفة الغربية من بيئة قسرية سائدة بسبب ما يتعرضون له من عنف ومضايقات وتخويف على أيدي القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية والمستوطنين، بما في ذلك الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدارس والطلاب والمعلمين[٩٢]. وتلجأ الأسر إلى مغادرة منازلها لضمان حصول أطفالها على التعليم في ظروف مأمونة في أماكن أخرى[٩٣].

٩٤ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، وردت أنباء عن وقوع حوادث أطلقت فيها القوات الإسرائيلية الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي على طلاب، وقامت خلالها بعمليات توغل في مساحات المدارس. وسُجل عدد متزايد من الهجمات على المدارس في النصف الأول من عام ٢٠١٧ في المنطقة جيم، والمنطقة H2 بمدينة الخليل وفي القدس الشرقية. وفي الضفة الغربية، كثيرا ما يتعرض الأطفال لتفتيش حقائبهم وللتفتيش الجسدي، بل للتحرش والاحتجاز في بعض الأحيان، لا سيما عندما يمرون عبر نقاط التفتيش. وفي بعض المناطق، يواجه الطلاب أيضا مخاطر التخويف والعنف من المستوطنين أثناء مرورهم بالمستوطنات. وغالبا ما يُضطر الطلاب للمشي لمسافات تصل أحيانا إلى ١٠ كيلومترات من أجل الوصول إلى مدارسهم، مما يعرض سلامتهم للخطر. وتفيد التقارير بأن الفتيات يواجهن على وجه الخصوص خطرا كبيرا يتمثل في التسرب نتيجةً لخوف أولياء أمورهن على سلامتهن أثناء تنقّلهن إلى المدرسة ورجوعهن منها. ويؤدي عدم مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات إلى تفاقم هذه الأوضاع، وتتخذ الهجمات على التعليم اتجاها تصاعدياً في جميع أنحاء الضفة الغربية[٩٤].

٩٥ - وفي القدس الشرقية، يلزم تقريبا توفير ٢ ٠٠٠ فصل دراسي جديد لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين، وفقا لبيانات رسمية إسرائيلية. ويعوق التعليمَ المحلي عدمُ كفاية الهياكل الأساسية بسبب الطابع التمييزي والتقييدي لنظام تقسيم المناطق وتخطيطها، ونقصُ المدرسين المؤهلين والموظفين الآخرين نتيجةً لما يواجهه من يعيشون في الضفة الغربية من صعوبة الحصول على تصاريح للوصول إلى القدس الشرقية. ويُضطر الأطفال الملتحقون بمدارس فلسطينية في القدس الشرقية إلى دراسة نسخة من المنهج الدراسي الفلسطيني عدّلتها إسرائيل بهدف حذف ما تعتبره ''تحريضا'' من محتوياته[٩٥].

٩٦ - وتتعرض أربع وأربعون مدرسة فلسطينية (تقع ٣٦ مدرسة منها في المنطقة جيم و ٨ مدارس في القدس الشرقية) يتعلم فيها ٥ ٠٠٠ طفل لخطر الهدم أو المصادرة بسبب عدم حصولها على رخص البناء الإسرائيلية[٩٦].

---

(٩١) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحة ٣٨.

(٩٢) معلومات وردت من اليونيسيف؛ ونشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحة ٣٩.

(٩٣) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "2018 humanitarian needs overview"، الصفحة ٣٩.

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٨ و ٣٩.

(٩٥) معلومات وردت من اليونيسيف.

(٩٦) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian bulletin: Occupied Palestinian Territory" (شباط/فبراير ٢٠١٨).

٩٧ - وفي قطاع غزة، يعمل ثلثا المدارس في الوقت الراهن بنظام التناوب لفترتين أو ثلاث فترات لكي تتمكن من استيعاب أعداد الطلاب. ونتيجةً لذلك، تقلّص عدد ساعات الدراسة في اليوم إلى ٤,٥ ساعات (مقابل ٥,٥ ساعات في الضفة الغربية)[٩٧].

٩٨ - وبسبب أوجه العجز في التمويل وعدم توافر الأراضي اللازمة لبناء المدارس، تفيد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بأن ٧٠,٢ في المائة من مدارسها، وطلابها البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٧١ طالب، لا تزال تعمل على أساس نظام التناوب لفترتين، مما يحرم الأطفال اللاجئين من فرص ممارسة الأنشطة الترفيهية والإبداعية التي يتمتع بها طلاب المدارس العاملة بنظام الفترة الواحدة[٩٨].

٩٩ - ويمكن أن يؤثر ما تعاني منه الأونروا من عجز مالي غير مسبوق تأثيراً شديداً على قدرتها على تقديم خدمات التعليم الابتدائي والتعليم المدرسي للطلاب من اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويحد تضاؤل التمويل أيضا من قدرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على دعم نوعية التعليم في قطاع غزة[٩٩].

الصحة العامة

١٠٠ - ما زال الإغلاق في غزة الذي يقترن بالفرقة بين الفلسطينيين يمثل تحديات رئيسية تعترض إتاحة الرعاية الصحية ونوعيتها في قطاع غزة، والحصول على الرعاية الصحية للمرضى والعاملين في المجال الصحي الذين يقيمون خارج غزة. فالظروف المعيشية في غزة، ولا سيما الاكتظاظ والسكن غير اللائق، تُفاقم من المخاطر الصحية العامة المرتبطة بتدهور ظروف توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وتنفرد هذه الحالة بخطورتها على اللاجئين في المخيمات حيث يبلغ متوسط الكثافة السكانية حوالي ٠٠٠ ٤٠ شخص في الكيلومتر المربع[١٠٠]. فقرابة ٠٠٠ ٣٠٠ طفل فلسطيني في غزة يحتاجون إلى شكل من أشكال الدعم في مجال الصحة العقلية أو إلى علاج نفساني - اجتماعي[١٠١].

١٠١ - ويؤدي النقص في اللوازم والآلات والمواد الطبية الوحيدة الاستعمال والأدوية الناجم عن نقص التمويل، فضلا عن الافتقار إلى الموظفين، إلى تعريض ٠٠٠ ١٠ من المواليد الجدد للخطر، ويسهم في ثبات معدل وفيات المواليد على نسبة ١٤ في الألف. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٠٠٠ ١٤٠ طفل في غزة ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يعانون من سوء التغذية المزمن وحالات التقزم[١٠٢].

١٠٢ - وقد قوّضت أزمة الطاقة في غزة الخدمات الأساسية وأدّت إلى تفاقم الشواغل الخطيرة في مجال الصحة العامة. ودفع ذلك المستشفيات إلى تأجيل العمليات الجراحية وإجازة خروج المرضى قبل الأوان

(٩٧) معلومات وردت من اليونيسيف.

(٩٨) معلومات وردت من الأونروا.

(٩٩) معلومات وردت من اليونسكو.

(١٠٠) معلومات وردت من الأونروا.

(١٠١) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''2018 humanitarian needs overview''، الصفحة ٧.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

المقرر والحد من تنظيف المرافق الطبية[١٠٣]. وقد أوقف مستشفى بيت حانون، الذي يخدم عادة ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في شمال غزة، الخدمات الطبية في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بسبب عدم توافر احتياطيات الوقود[٩٦].

١٠٣ - وخلال عام ٢٠١٧، أُبلغ أن معدل المخزون الشهري بنسبة ٣٨ في المائة من المواد المدرجة في قائمة الأدوية الأساسية ونسبة ٣١ في المائة من المواد المدرجة في قائمة المواد الطبية الأساسية الوحيدة الاستعمال يكفي لما يقل عن شهر واحد في غزة. والافتقار إلى مرافق العلاج الأساسي وتكنولوجيات التحقيق الطبي الكافية يدفع باتجاه الاعتماد على الإحالة الطبية إلى خارج غزة، ولا سيما فيما يتعلق بعلم الأورام. ويعتمد المرضى المحالون من قطاع غزة على العبور من خلال معبر إيريز إلى مرافق توجد في القدس الشرقية (٥٣ في المائة) وإسرائيل (٢٢ في المائة) والضفة الغربية (١٧ في المائة)[١٠٤].

١٠٤ - ويحق للعاملين في المجال الصحي طلب الحصول على تصاريح الدخول إلى غزة والخروج منها. ولكنهم يواجهون في الواقع عقبات كبيرة في العبور؛ وفي عام ٢٠١٧، لم يحصل على هذه التصاريح سوى ٦١ في المائة من الذين طلبوا تصاريح الخروج من غزة أو الدخول إليها لأغراض إنسانية عن طريق منظمة الصحة العالمية[١٠٥].

١٠٥ - ويؤدي تفتيت الضفة الغربية إلى تقويض حق الفلسطينيين في الصحة. فما يزيد على ٢٦٠ ٠٠٠ فلسطيني من الذين يعيشون في المنطقة جيم والمنطقة H2 في مدينة الخليل ومنطقة التماس يعتمدون على الرعاية الصحية الإنسانية، بمن فيهم نحو ٦٤ ٠٠٠ من النساء اللواتي بلغن سن الإنجاب، وما يزيد على ٣٤ ٠٠٠ طفل ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وما يزيد على ٨٥ ٠٠٠ طفل ممن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٩ سنة. وتشمل الفئات الضعيفة الأخرى الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنّين[١٠٦].

١٠٦ - وتقدم العيادات المتنقلة الخدمات لنحو ١٧ في المائة من الفلسطينيين في المنطقة جيم[١٠٧]، وهي تتأثر بإغلاق الطرق والظواهر المناخية الضارة. ويعيش ما يقرب من ١٢ في المائة من المقيمين في المنطقة جيم في مجتمعات محلية تبعد بأكثر من ٣٠ كيلومترا عن أي عيادة للرعاية الصحية الأولية ودون أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى العيادات الصحية المتنقلة[١٠٨].

١٠٧ - ويواجه نحو ٣٠ في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات الضفة الغربية، حيث يبلغ متوسط الكثافة السكانية حوالي ٤٠ ٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ولكنه يمكن أن يصل إلى

(١٠٣) معلومات وردت من اليونيسيف.

(١٠٤) معلومات وردت من منظمة الصحة العالمية.

(١٠٥) المرجع نفسه، مستشهدةً بتقريرها الشهري عن إحالة المرضى من قطاع غزة لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط www.emro.who.int/pse/publications-who/monthly-referral-reports.html.

(١٠٦) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''2018 humanitarian needs overview''، الصفحة ٣٢، استناداً إلى بيانات المكتب عن مجموعة الصحة لعام ٢٠١٧ ومشروعه عن موجز بيانات مواطن ضعف التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة جيم.

(١٠٧) انظر https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Health-VPP/Dashhealth؛ ومعلومات وردت من منظمة الصحة العالمية.

(١٠٨) معلومات وردت من منظمة الصحة العالمية.

١٣٠ ٠٠٠–١٨٠ ٠٠٠ نسمة في بعض المخيمات، مخاطرَ صحيةً بسبب الاكتظاظ الشديد وعدم كفاية شبكات الصرف الصحي والمياه[١٠٩].

١٠٨ - وتواجه أيضا المرافق الصحية في الضفة الغربية نقص اللوازم الطبية، ولا سيما بسبب نقص التمويل، بمتوسط نفاذ للمخزون يبلغ ٢٣ في المائة من الأدوية الأساسية و ١٩ في المائة من اللوازم الطبية الوحيدة الاستعمال في المرافق المركزية للأدوية في الضفة الغربية في عام ٢٠١٧[١١٠].

١٠٩ - وتعاني مناطق القدس الشرقية الواقعة خلف ''الجدار'' من امتناع سيارات الإسعاف الإسرائيلية عن تقديم الخدمة لهم بدون حراسة من الشرطة، تحت ذريعة الحوادث الأمنية، في حين لا يُسمح لسيارات الإسعاف الفلسطينية بعبور ''الجدار'' (انظر A/HRC/37/43، الفقرة ٥٨). وتوجد جيوب من المجتمعات المحلية الشديدة الضعف في القدس الشرقية، حيث يعاني حوالي ١١٩ ٠٠٠ شخصا حالات من الأمراض العقلية ونقص الخدمات الصحية الأساسية والرعاية الطارئة[١١١].

١١٠ - وتوصّلت دراسة أصدرها صندوق الأمم المتحدة للسكان في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية، أن نحو ٦٠ في المائة من وفيات مرضى سرطان الثدي في عام ٢٠١٦ (٦٤٣ امرأة) توفِّين وفاة مبكّرة لعوامل مختلفة، منها تأخر التشخيص والعلاج في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلُصت الدراسة إلى أنه في هذه الحالات كانت القيود المفروضة على سبل الوصول إلى الضفة الغربية وإسرائيل عاملا رئيسيا للمرضى الفلسطينيين، بمن فيهم المرضى في غزة[١١٢].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

١١١ - في القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، قرر مجلس الأمن أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل قرار لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تلغي قرارها على الفور. كما أعلن أن جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ما زالت سارية على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

١١٢ - وتشير التقديرات إلى أن ٢٣ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في ٣٤ مستوطنة غير قانونية في الجولان السوري المحتل. وتدعم حكومة إسرائيل الأنشطة الاستيطانية بحوافز مالية (انظر A/72/564، الفقرة ٦٠). ووفقاً لما ذكرته الجمهورية العربية السورية، تستوطن ١٥٠ أسرة إسرائيلية سنوياً في الجولان (انظر A/HRC/37/40، الفقرة ١١)، في إطار المحاولات الرامية إلى تعزيز الإدماج الشامل للجولان السوري المحتل في إسرائيل وفصله عن الجمهورية العربية السورية[١١٣].

---

(١٠٩) معلومات وردت من الأونروا.

(١١٠) معلومات وردت من منظمة الصحة العالمية.

(١١١) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''2018 humanitarian needs overview''، الصفحة ٣٠.

(١١٢) صندوق الأمم المتحدة للسكان، *Pathway to Survival: The Story of Breast Cancer in Palestine* (January 2018)، متاح على الرابط http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Breast%20Cancer%20Report%20Final_0.pdf.

(١١٣) منظمة العمل الدولية، *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories* (Geneva, 2017)، الفقرات ١٢١–١٢٧.

١١٣ - ويقدر أن ٠٠٠ ٢٥ سوري يقيمون في خمس قرى ويواجهون تحديات كبيرة من حيث النمو والتنمية، ويرجع ذلك جزئيا إلى تقييد الوصول إلى الأراضي والموارد (A/72/564، الفقرة ٦٠). وقيل إن أغلبية السكان السوريين الأصليين يرفضون الجنسية الإسرائيلية، ويحملون شكلاً من أشكال الإقامة الدائمة، وتعتبرهم السلطات الإسرائيلية ”غير محددي“ الجنسية. ويقدَّم لهم جواز مرور إسرائيلي فقط إن هم أرادوا السفر[١١٤].

١١٤ - ويمكن للمقيمين الدائمين أن يطلبوا الجنسية الإسرائيلية الكاملة، ولكن مركز إقامتهم الدائمة يمكن أيضا أن يُلغى بعد سفر وإقامة في الخارج للدراسة أو العمل. وقد ألغي مركز الإقامة الدائمة لحوالي ١٠٠ من سكان الجولان السوري المحتل السوريين منذ عام ١٩٨٢[١١٥].

١١٥ - ويسيطر المستوطنون الإسرائيليون والجيش الإسرائيلي على ٩٥ في المائة من الأراضي في الجولان السوري المحتل، مما لا يترك منها للسكان السوريين سوى ٥ في المائة[١١٦]. وقد أبلغت الجمهورية العربية السورية عن مصادرة إسرائيل حوالي ٢٨ في المائة من الأراضي الزراعية هناك (انظر A/HRC/37/40، الفقرة ١٧).

١١٦ - ويواجه السوريون في الجولان المحتل السياسات التي وضعتها السلطات الإسرائيلية بشأن الأراضي والإسكان والتنمية، والتي تجعل من المستحيل تقريبا بالنسبة لهم الحصول على تراخيص البناء، مما يؤدي إلى اكتظاظ القرى السورية مع ضغط على البنى التحتية وموارد محدودة (انظر A/72/564، الفقرة ٦١). وتفيد التقارير بأن هذه الظروف تجبر السوريين على بناء مساكن بدون تصاريح بناء، وتُعرِّضهم لخطر الهدم الكامل أو الجزئي وغرامات كبيرة (٥٥-٨٥ دولارا لكل متر مربع)[١١٧].

١١٧ - وقد أبلغت الجمهورية العربية السورية أن السلطات الإسرائيلية تفرض ضرائب مرتفعة بشكل غير متناسب على السوريين مقابل طلبات الحصول على خدمات المنافع العامة (انظر A/HRC/37/40، الفقرة ١٤). وعلاوة على ذلك، فإن تلك العقبات تعوق قدرة المواطنين السوريين على الاستفادة من السياحة[١١٨].

١١٨ - ويستفيد المستوطنون الإسرائيليون أيضا بشكل غير متناسب من تخصيص أكبر للموارد الطبيعية، مثل المياه النظيفة (انظر A/72/564، الفقرة ٦٠؛ وانظر أيضا A/HRC/28/44، الفقرة ٥٤؛ و A/HRC/31/43، الفقرة ٦٤).

---

(١١٤) المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، ”Human rights violations committed by the State of Israel in the Occupied Syrian Golan“، تقرير مقدم لاستعراض الأمم المتحدة الدوري الشامل لإسرائيل، حزيران/يونيه ٢٠١٧، الفقرة ٢١.

(١١٥) المرجع نفسه، الفقرة ٢٢.

(١١٦) المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، ”50 years of the occupation of the Syrian Golan“، بيان صحفي(٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

(١١٧) المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان ”Human rights violations committed by the State of Israel in the Occupied Syrian Golan“، الفقرة ٧.

(١١٨) معلومات وردت من منظمة العمل الدولية.

١١٩ - وتفاقم السياسات التمييزية في توزيع المياه من التحديات التي تواجه المزارعين السوريين، بما في ذلك المنافسة من جانب المستوطنين الإسرائيليين[١١٩]. فالحصول على إمدادات المياه محدود للمزارعين السوريين بسبب الحظر الإسرائيلي على بناء آبار جديدة. ولذلك يتعين شراء نصف كمية المياه اللازمة للزراعة من شركة المياه الإسرائيلية[١١٣].

١٢٠ - ويميل السوريون إلى تجنب التخلي عن الزراعة لوجود ما قيل إنه خطر مصادرة السلطات لأراضيهم غير المستخدمة[١٢٠]. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما ذكرته الجمهورية العربية السورية، فإن السلطات الإسرائيلية تُقيِّد استخدام السوريين للأراضي لأغراض الزراعة في ٠٠٠ ٤٥ فدان من الأراضي فقط، بينما يُسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالاستفادة من ٠٠٠ ٣٥٠ فدان من الأراضي. وأفادت الجمهورية العربية السورية أيضا أن حق السوريين في العمل مقيَّد في الجولان السوري المحتل (انظر A/HRC/34/37، الفقرة ٢٤).

١٢١ - وتفيد تقارير بأن الجهود الإسرائيلية المبذولة لإزالة الألغام تعطي الأولوية للمناطق المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية والأراضي الزراعية على حساب المناطق السكنية والزراعية السورية، على الرغم من تركّز الألغام الأرضية فيها[١٢١].

١٢٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧، أنها ستجري انتخابات في أربع بلدات هي بقعاتا ومسعدة ومجدل شمس وعين قنية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨[١٢٢].

رابعا - خلاصة

١٢٣ - لقد كان للاحتلال طيلة ٥١ عاما أثر ضار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. فوقعُ الاحتلال الطويل الأمد وسياسات إسرائيل وممارساتها على الشعب والمجتمع والاقتصاد الفلسطيني هو متعدد الجوانب وقد خلّف آثاراً سلبية تراكمت على مر السنين. وتمثل أزمة التمويل التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عاملا آخر لا يؤدي سوى إلى تفاقم أوضاع مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون بالفعل في ظروف قاسية.

١٢٤ - وهناك عدد من الممارسات والتدابير الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الممكن اعتبار البعض منها تمييزي. وقد يرقى بعض تلك الممارسات إلى النقل القسري

---

(١١٩) معلومات وردت من منظمة العمل الدولية.

(١٢٠) المرجع نفسه.

(١٢١) المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، ”Human rights violations committed by the State of Israel in the Occupied Syrian Golan“، الفقرة ١٣.

(١٢٢) Noa Shpigel, “In first since 1967, Druze villages in Israeli Golan Heights to hold democratic elections”, *Haaretz*, 8 July 2017. متاح على الرابط www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-first-since-1967-israeli-druze-to-hold-democratic-elections-1.5492306.

للأشخاص المشمولين بالحماية، مما يمكن أن يشكل خرقا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة، ويمكن أن يرقى البعض الآخر إلى مستوى العقاب الجماعي.

١٢٥ - والامتثال للقانون الدولي ضرورة لا غنى عنها لأنه يكفل ألاَّ يحظى أي طرف كان بالإفلات من العقاب ويضمن العدالة والسلام لجميع الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يرزحون تحت الاحتلال.

١٢٦ - وتمثل الجهود الإنسانية والإنمائية المبذولة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين والسوريين الرازحين تحت الاحتلال أمرا أساسيا. غير أن دورات العنف لن تنتهي إلا بالتصدي لأسبابها الجذرية. وتحافظ الأمم المتحدة على موقفها الثابت بأن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام العمل من أجل تحقيق هذا السلام العادل والدائم. فلا يمكن تحقيق التطلعات المشروعة للشعبين إلا من خلال تحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وتكون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وإيجاد حل دائم عن طريق المفاوضات لجميع قضايا الوضع النهائي.